مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

الحوكمة السياسية والتنمية الديمقراطية في العراق: في ضوء اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

م.م شهد قاسم محمد
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية/ قسم النظم السياسية والسياسات العامة
ambassador.shdy٩٢@gmail.com

المستخلص:

تشهد الحوكمة السياسية والتنمية الديمقراطية تحديات كبيرة في العراق، وتعد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لعام ٢٠٣٠ إطاراً هاماً لتحقيق التقدم في هذين المجالين، تتطلب تحقيق هذه الأهداف جهوداً مستدامة وشاملة من قبل الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل الحوكمة السياسية والتنمية الديمقراطية في العراق، سيتم تناول عدة جوانب تشكل أساساً للتحليل، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف ذات الصلة، والتحديات والعوائق التي تواجهها البلاد في تنفيذ هذه الأهداف.

Abstract:

Political governance and democratic development are witnessing significant challenges in Iraq, and the Sustainable Development Goals (SDGs) for ٢٠٣٠ are an important framework for achieving progress in these areas, and achieving these goals requires sustained and comprehensive efforts by the government, civil society and international institutions. This study aims to explore and analyze political governance and democratic development in Iraq, and several aspects will be addressed that form the basis of the analysis, including efforts to achieve the relevant goals, and the challenges and obstacles faced by the country in implementing these goals.

المقدمة:

أصبحت الحوكمة ركيزة مهمة من ركائز قياس تطور الدول والمجتمعات باختلاف انواعها من خلال قياس التقدم الاقتصادي للبلدان والمؤسسات إضافة إلى تدعيم التنمية الديمقراطية وفتح الآفاق أمام استدامتها، الا إن ضعف تطبيق الحوكمة السياسية في بعض الدول ومنها العراق أتاح إلى استفحال حالة الفساد الإداري والمالي واستغلال ضعف ممارسات السلطة لدورها في مجال المراقبة والمساءلة بشكل كافي إضافة إلى غياب عمليات الافصاح والنزاهة والشفافية مما أدى إلى زيادة الممارسات السلبية التي أدت إلى انفجار أزمات متعددة رغم أن السلطة في العراق حاولت تجميل صورتها المزيفة أمام الشعب لكن

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

سرعان ما تكشفت الحقائق عن ممارسات مخالفة للقوانين والأعراف الدولية في جوانب متعددة اقتصادية ومالية و إدارية وغيرها مما نجم عن ذلك المزيد من الأزمات والانهيارات.

وقد حدث ذلك في ظل غياب تطبيق الحوكمة السياسية لتحقيق التنمية الديمقراطية إضافة إلى غياب ثقافة التنمية المستدامة وانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي وهدر الأموال وعدم وجود خطط استراتيجية للنهوض بالبلدان الى أحسن حال.

أهمية البحث:

يحمل البحث أهمية كبيرة على عدة مستويات:

١. **تعزيز الحوكمة السياسية:** يساهم البحث في فهم وتحليل مستوى الحوكمة السياسية في العراق، وهو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحليل التحديات والعوائق التي تواجه الحوكمة السياسية، يمكن تحديد المجالات التي تحتاج إلى إصلاح وتعزيز لتحقيق التنمية المستدامة.

٢. **تعزيز الديمقراطية:** يقدم البحث فهماً عميقاً للتنمية الديمقراطية في العراق ودورها في تحقيق الأهداف المستدامة، عن طريق تحليل التحديات التي تواجه عملية الديمقراطية في العراق، يمكن تحديد الإجراءات والسياسات التي يمكن اتخاذها لتعزيز المشاركة السياسية وتعزيز الديمقراطية في البلاد.

٣. **تحقيق أهداف التنمية المستدامة**: يساهم البحث في تحديد كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق، وكيف يمكن أن تسهم الحوكمة السياسية والتنمية الديمقراطية في تحقيق تلك الأهداف، يمكن أن يكون البحث أداة للتعرف على الأولويات وتحديد الخطط والإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٤. **التأثير على السياسات العامة:** يمكن أن يساهم البحث في توجيه صانعي القرار والمسؤولين الحكوميين في وضع سياسات وإصلاحات تعزز الحوكمة السياسية وتعزيز الديمقراطية في العراق، وأن تكون التوصيات والنتائج المستخلصة من البحث أداة قوية لتوجيه صنع القرار وتحقيق التغيير المطلوب على مستوى السياسات العامة.

اشكالية البحث:

تنطلق اشكالية البحث من سؤال مركزي: "كيف يمكن تعزيز الحوكمة السياسية وتحقيق التنمية الديمقراطية في العراق"؟

فرضية البحث:

تكمن فرضية الدراسة في رؤية مفادها:

"تعزيز الحوكمة السياسية وتعزيز الديمقراطية في العراق يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠."

هذه الفرضية تفترض وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة السياسية والتنمية الديمقراطية في العراق، وتأثير هذه العلاقة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

المبحث الاول:

الاطار المفاهيمي (الحوكمة السياسية – التنمية الديمقراطية – اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠)

يتضمن هذا المبحث مفهوم ومبادئ الحوكمة السياسية، فضلاً عن مفهوم التنمية الديمقراطية والحلول الناجعة لتحقيقها، الى جانب اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

المطلب الاول: الحوكمة السياسية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

تعد الحوكمة السياسية أساسية في بناء وتعزيز الديمقراطية وتوفير استقرار المؤسسات الحكومية، وتسهم في ضمان المساءلة والشفافية وحقوق المواطنين، اذ إنها تساعد في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة، فأن الحوكمة السياسية تؤدي دوراً حاسماً في تشجيع الاستقرار السياسي والاقتصادي وتعزيز التنمية الشاملة.

اولاً: مفهوم الحوكمة السياسية

تعني الحوكمة السياسية بالعمليات والمؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على اتخاذ القرارات السياسية وتشكيل السلطة السياسية في الدولة، وتشمل الحكومة والبرلمان والقضاء والأحزاب السياسية والمؤسسات العامة، اذ تهدف الحوكمة السياسية إلى تحقيق التوازن والاستقرار والمساواة في توزيع السلطة واستخدامها بطريقة شفافة ومسؤولة وديمقراطية، وتختلف ممارسات الحوكمة السياسية من دولة إلى أخرى وتتأثر بالتاريخ والثقافة والقانون والظروف السياسية.

ثانياً: مبادئ الحوكمة السياسية

تعتمد الحوكمة السياسية على عدة مبادئ اساسية، ومن بينها:[١]

١. **الشفافية:** تشير إلى ضرورة نشر المعلومات والقرارات الحكومية بشكل علني وواضح، وضمان وصول المواطنين إلى هذه المعلومات بسهولة، اذ يساعد ذلك على تقوية الثقة بين الحكومة والمواطنين.
٢. **المساءلة:** تعني أن الحكومة والمسؤولين يتحملون المسؤولية عن أعمالهم وقراراتهم أمام المواطنين، ويتضمن ذلك إقامة آليات فعالة لرصد أداء الحكومة وتقييمه، وتحميل المسؤولين المخالفين للقوانين والمعايير المعتمدة المسؤولية.
٣. **المشاركة العامة:** تعزز الحوكمة السياسية المشاركة الفاعلة للمواطنين في صنع القرار السياسي، ويتضمن ذلك ضمان حق المواطنين في التعبير عن آرائهم والمشاركة في الانتخابات والاستفتاءات، وتشجيع المشاركة المجتمعية والمدنية في عملية صنع القرار.
٤. **حكم القانون:** يتطلب الحكم السياسي الجيد تأسيس السلطة وفقاً للقانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إذ يجب أن تكون السلطة مقيدة بالقوانين وتخضع للرقابة القانونية، ويجب أن يتم تطبيق القوانين بشكل عادل ومنصف على الجميع.
٥. **الكفاءة والفاعلية:** تتطلب الحوكمة السياسية أن تكون الحكومة قادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها بكفاءة وفاعلية، ويجب أن تتمتع المؤسسات السياسية بالقدرة على التخطيط والتنظيم وإدارة الموارد بشكل فعال لتحقيق النتائج المرجوة.

نلحظ مما تقدم، تهدف المبادئ الأساسية للحوكمة السياسية جميعها إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية، وتعزيز الثقة والاستقرار في النظام السياسي، ويعتبر تحقيق هذه المبادئ تحدياً مستمراً للدول والمؤسسات السياسية في جميع أنحاء العالم.

ثالثاً: آليات تحقيق الحوكمة السياسية

تحقيق الحوكمة السياسية ينطوي على تطبيق مجموعة من الآليات والإجراءات التي تساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في صنع القرارات السياسية، وفيما يلي بعض الآليات المهمة لتحقيق الحوكمة السياسية:[٢]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

١. **الدستور والقانون:** يكون الدستور والقانون هما الأساس القانوني للحكم ويحددان السلطات والمسؤوليات وحقوق المواطنين، ويجب أن يكون الدستور والقوانين شفافين ومفهومين ومتاحين للجميع، ويجب تطبيقهما بشكل عادل ومنصف على الجميع دون تمييز.

٢. **الانتخابات الحرة والنزيهة**: تعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة وسيلة رئيسة للمشاركة العامة في صنع القرار السياسي، اذ يجب أن تكون الانتخابات شفافة ونزيهة، مع ضمان حق المواطنين في التصويت والترشح للمناصب السياسية بحرية وبدون تدخل أو تلاعب.

٣. **الحوار والمشاورات العامة**: يجب تشجيع الحوار المفتوح والمشاورات العامة بين الحكومة والمواطنين والمجتمع المدني، حيث يساهم ذلك في تعزيز المشاركة الشعبية والاستجابة لمطالب المجتمع واحتياجاته.

٤. **وسائل الإعلام الحرة:** يجب أن تتمتع وسائل الإعلام بالحرية والاستقلالية في نقل المعلومات والرصد الحكومي، حيث يساهم وجود وسائل إعلام حرة ومتنوعة في زيادة الشفافية والمساءلة وتعزيز الوعي السياسي للمواطنين.

٥. **المؤسسات والهيئات المستقلة:** يجب تأسيس مؤسسات وهيئات مستقلة للرقابة والمراقبة، مثل هيئات النزاهة والمحكمة الدستورية والجهات الرقابية، إذ تعزز هذه المؤسسات الشفافية والمساءلة وتقوم بمراقبة سلطة الحكومة وضمان احترام الدستور والقانون.

٦. **المشاركة المجتمعية:** يجب تشجيع المشاركة المجتمعية والمدنية في صنع القرارات السياسية، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تعزيز الجمعيات المدنية والمنظمات غير الحكومية وتمكينها من المشاركة في العملية السياسة السابقة، وتعزيز دور المواطنين في صنع القرار.

مما تقدم نستنتج ان هذه الآليات التي يمكن استخدامها لتحقيق الحوكمة السياسية، ومن المهم أن تتعاون هذه الآليات معاً لضمان توازن السلطات وتعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في العملية السياسية، ويجب أن تكون هذه الآليات قوانين وإجراءات فعالة ومستدامة، وتتطلب التزاماً حقيقياً من الحكومات والمؤسسات السياسية لتحقيقها بنجاح.

المطلب الثاني: التنمية الديمقراطية

التنمية الديمقراطية هي مفهوم يرتبط بتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات عن طريق المشاركة الفعّالة والشاملة للمواطنين في صنع القرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتطلب التنمية الديمقراطية وجود بيئة ديمقراطية قوية تحترم حقوق الإنسان وتعزز المساواة والعدالة الاجتماعية.

أولاً: العناصر الرئيسة للتنمية الديمقراطية[٣]

١. **الحكم الرشيد:** يشير إلى وجود نظام حكم فعّال وشفاف يتمتع بالشرعية والمساءلة والشفافية، ويجب أن يكون هناك فصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأن يتمتع المواطنون بحرية التعبير وحرية التجمع وحق الوصول إلى المعلومات.

٢. **المشاركة السياسية:** تتضمن المشاركة الفعّالة للمواطنين في صنع القرارات السياسية، سواء عبر الانتخابات الحرة والنزيهة أو عن طريق المشاركة في الحوارات العامة والمناقشات السياسية، ويجب أن يتاح للجميع فرصة المشاركة والتعبير عن آرائهم بحرية.

٣. **حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية:** يجب أن يتمتع جميع الأفراد بحقوقهم الأساسية والحريات الأساسية، بما في ذلك حقوق المرأة والأقليات وحقوق العمال وحقوق الأطفال. يجب أن يتم مكافحة الفقر والتمييز والظلم الاجتماعي، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

٤. **التنمية الاقتصادية المستدامة:** يجب أن يكون هناك تركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والمتوازنة، وتوفير فرص العمل اللائقة والتنمية الاقتصادية للجميع، وأن يتم تعزيز الاستدامة البيئية والتحول إلى اقتصاد أخضر ومنخفض الكربون.

اما بالنسبة للحلول الناجعة لتحقيق التنمية الديمقراطية، يجب على الدول والمجتمعات اتخاذ الإجراءات الاتية:[٤]

١. **تعزيز الوعي السياسي والمشاركة:** يجب تعزيز الوعي السياسي لدى المواطنين وتمكينهم من فهم أهمية دورهم في صنع القرارات والمشاركة في العملية الديمقراطية، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التثقيف والتوعية السياسية، وتوفير المنصات والآليات التي تمكن المواطنين من المشاركة الفعّالة في صنع القرارات السياسية.

٢. **تعزيز حقوق الإنسان:** يجب على الدول والمجتمعات احترام حقوق الإنسان الأساسية وتعزيزها، بما في ذلك حقوق المرأة وحقوق الأقليات، ويتطلب ذلك تطوير وتنفيذ قوانين وسياسات حقوق الإنسان، وتعزيز العدالة ومكافحة التمييز.

٣. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يجب تعزيز الشفافية في عملية صنع القرار وإدارة الموارد العامة، وأن تكون هناك آليات فعالة للمساءلة، بما في ذلك المحاسبة القانونية والمراقبة العامة ودور الإعلام المستقل.

٤. **تعزيز التعليم والتدريب:** يجب التركيز على تعزيز التعليم والتدريب في المجتمعات، لتمكين المواطنين من فهم قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية والاقتصادية، ويمكن ذلك عن طريق تعزيز التعليم العام وتوفير فرص التدريب والتأهيل المهني.

٥. **التنمية الاقتصادية المستدامة:** ينبغي أن يكون هناك تركيز على تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتوفير فرص العمل والتنمية الشاملة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز ريادة الأعمال وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

هذه بعض الحلول الناجعة لتحقيق التنمية الديمقراطية، التي يجب أن يكون هناك التزام حقيقي من الحكومات والمجتمعات والفاعلين المعنيين بتعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة.

ثانياً: التحديات التي تواجه التنمية الديمقراطية

تشمل تحديات التنمية الديمقراطية تشمل مجموعة واسعة من العوامل التي يجب معالجتها لتحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية القوية فضلاً عن الحوكمة السياسية، وفيما يلي بعض هذه التحديات:[٥]

اولاً: التحديات السياسية

تواجه التنمية الديمقراطية العديد من التحديات السياسية التي ينبغي التغلب عليها، ومنها:

١. **الاستقرار السياسي:** يعد تحقيق الاستقرار السياسي أمراً حاسماً للتنمية الديمقراطية، إذ إن الصراعات السياسية المستمرة وعدم الاستقرار يمكن أن يعرقلان الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية.

٢. **الحوكمة السياسية:** تحتاج الديمقراطية إلى نظام حوكمة فعّال يضمن توزيع السلطة والمسؤولية بطريقة عادلة وشفافة، ومع ذلك قد تواجه الدول الديمقراطية الناشئة تحديات في بناء مؤسسات قوية ومستقلة ومكافحة الفساد.

٣. **حقوق الإنسان والحريات الأساسية:** يجب أن تحترم الدول الديمقراطية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين، بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع وحقوق الأقليات، ومع ذلك قد تواجه بعض الدول صعوبات في تحقيق هذه الحقوق بشكل كامل وفعال.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

٤. **المشاركة السياسية:** يجب أن يشعر المواطنون بأن صوتهم مهم ومسموع في عملية صنع القرار السياسي، ولكن قد تواجه الديمقراطيات التحديات في زيادة مشاركة المواطنين وتعزيز الشفافية والحوار بين الحكومة والمجتمع المدني.

٥. **التوجهات السياسية المتناحرة:** قد تعاني الديمقراطيات من تضارب التوجهات السياسية والانقسامات العميقة بين القوى السياسية المختلفة، هذا يمكن أن يعرقل عملية صنع القرار وتنفيذ الإصلاحات الضرورية.

٦. **الحفاظ على الاستقلالية القضائية:** تعتبر قوة واستقلالية النظام القضائي أمراً حيوياً في الديمقراطية، ولكن قد تواجه الدول التحديات في تحقيق استقلالية السلطة القضائية وتطبيق العدالة بشكل عادل ومستقل.

هذه بعض التحديات السياسية التي يجب مواجهتها لتحقيق التنمية الديمقراطية، وتعتمد طبيعة وحجم هذه التحديات على الظروف السياسية والاجتماعية الفريدة لكل بلد.

ثانياً: التحديات الاقتصادية

تواجه التنمية الديمقراطية أيضاً تحديات اقتصادية تؤثر على قدرة الدول على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية، ومنها:[٦]

١. **الفقر وعدم المساواة الاقتصادية:** يعد الفقر وعدم المساواة في توزيع الثروة وفرص الاقتصاد أحد التحديات الرئيسة، إذا لم يتم التصدي لهذه المشكلة، فإن الفرص الاقتصادية غير المتكافئة والاختلافات الاجتماعية قد تؤدي إلى تفاقم الانقسامات وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

٢. **توفير فرص العمل**: يعد توفير فرص العمل الكريمة والمستدامة أمراً حاسماً للتنمية الاقتصادية والديمقراطية، قد تواجه الدول صعوبات في خلق فرص عمل كافية لسكانها، وخاصة للشباب والنساء، مما يؤدي إلى البطالة والفقر وعدم الاستقرار.

٣. **الاعتماد على مصادر الدخل الضيقة:** قد تواجه بعض الدول التحديات في تنويع اقتصادها والتحول من الاعتماد على مصادر الدخل الضيقة مثل النفط أو الموارد الطبيعية، اذ يجب تعزيز التنوع الاقتصادي وتطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة لتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

٤. **الديون الخارجية والتبعية الاقتصادية:** تعاني الدول النامية من مشكلات الديون الخارجية والتبعية الاقتصادية للدول الأخرى، اذ يجب إدارة الديون بحكمة وتعزيز الاستدامة المالية للدول لتحقيق التنمية الديمقراطية المستدامة.

٥. **الفساد وسوء الإدارة:** يعد الفساد وسوء الإدارة عائقاً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية والديمقراطية، حيث يجب مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المالية والحكومية.

٦. **التكنولوجيا والثورة الصناعية الرابعة:** تتطلب التنمية الاقتصادية الديمقراطية مواكبة التطورات التكنولوجية والاستفادة من فرص الثورة الصناعية الرابعة، قد تواجه الدول التحديات في تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز القدرات الرقمية.

ثالثاً: التحديات الاجتماعية

تواجه التنمية الديمقراطية العديد من التحديات الاجتماعية التي يجب التغلب عليها، ومنها:[٧]

١. **الفقر والعدالة الاجتماعية:** يعتبر الفقر والعدالة الاجتماعية تحديات رئيسة في التنمية الديمقراطية، خاصة عندما يكون هناك تفاوت كبير في توزيع الثروة والفرص، ينشأ عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وهو يهدد استقرار المجتمع ويقوض الديمقراطية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

٢. **التعددية الثقافية:** تتطلب التنمية الديمقراطية احترام وتعزيز التعددية الثقافية، يتعين على المجتمعات المتعددة الثقافات التعامل مع قضايا مثل الهوية واللغة والدين والقيم المختلفة، اذ يجب إيجاد طرق لتعزيز التفاهم والتعايش السلمي بين المجتمعات المختلفة.

٣. **حقوق المرأة والمساواة:** يجب أن تكون التنمية الديمقراطية شاملة وتضمن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، اذ يعد تعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي أمراً حاسماً لتحقيق التنمية الديمقراطية.

٤. **التعليم والوعي السياسي:** يعتبر التعليم والوعي السياسي أساسيين لتعزيز التنمية الديمقراطية، حيث يتعين على المواطنين أن يكونوا على دراية بحقوقهم وواجباتهم وأن يكونوا قادرين على المشاركة الفعالة في العملية السياسية واتخاذ القرار.

٥. **العدالة وحقوق الإنسان:** يتطلب النظام الديمقراطي ضمان العدالة وحماية حقوق الإنسان، لذلك يجب أن يكون هناك نظام قضائي مستقل وفعال يحقق المساءلة ويحمي حقوق الأفراد.

٦. **الاندماج الاجتماعي والتسامح:** يعتمد نجاح التنمية الديمقراطية على قدرة المجتمع على الاندماج الاجتماعي والتسامح، اذ ينبغي أن تكون هناك فرص متساوية للجميع واحترام لتنوع الآراء والمعتقدات.

هذه بعض التحديات الاجتماعية التي يمكن أن تواجه التنمية الديمقراطية، التي يجب أن يعمل المجتمع بأسره على التغلب على هذه التحديات لتحقيق التنمية الديمقراطية.

المطلب الثالث: التنمية المستدامة واهدافها

اولاً: مفهوم التنمية المستدامة

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين وهما: التنمية كـ(عملية للتغيير) والاستدامة كـ(بعد زمني)، ففي عام ١٩٨٦ أشارت رئيسة وزراء النّرويج أنذاك (غرو هارلم برونتلاند Brundiland Gro Harlem) في محاضرة لها إلى أن للتنمية المستدامة أبعاداً متعددة تتطلب أولاً مكافحة الفقر، وثانياً الحفاظ على قاعدة الموارد وتحسينها، وثالثاً توسيع مفهوم التنمية ليشمل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية، وتتطلب رابعاً تضمين الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار على المستويات كافة.[٨]

مهدت استعمالات مصطلح ومفهوم التنمية المستدامة الطريق إلى التعريف الأكثر شيوعاً للتنمية المستدامة الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي تعرف بلجنة **برونتلاند***، إذ ينص على أن **التنمية المستدامة** هي "التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[٩]، لذلك فإن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ركز على الجوانب البشرية للتنمية مشجعاً على ظهور رؤية جديدة للتنمية، وقد تم توضيح وتفصيل هذه الرؤية من خلال التقارير السنوية للتنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، اذ عرف تقرير التنمية البشرية في هذا العام على أنها (عملية توسيع خيارات الناس)[١٠]، وهذه الخيارات هي تعبير عن مفهوم أرقى، يعود إلى الاقتصادي الهندي (أمارتيا صن) ألا وهو (الأحقيات)، وهذا المفهوم يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات، وبحلول عام ١٩٩٣ أطلق البرنامج هذه الرؤية الجديدة التنمية تحت عنوان التنمية البشرية المستدامة، حيث وضعت الإنسان على قمة أولوياتها ونسجت التنمية بالاعتماد عليه، أي أنها لم تعد تنسج الإنسان حولها وهذا من خلال الايمان بان الناس هم الثروة الحقيقية للأمم والتأكيد على هذا الأمر.[١١]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

كما أعاد هذا المفهوم الاعتبار الى فكرة (أن الناس هم وسيلة التنمية وغايتها لا وسيلتها فحسب)، وهنا يجب أن نشير إلى أن نظرية التنمية البشرية المستدامة وضعها الباحثان (محبوب الحق) باكستاني الأصل، و(أمارتيا صن) هندي الأصل، وذلك من خلال عملهما في برنامج الأمم المتحدة.

ومما تقدم يمكن تعريف **التنمية المستدامة** على أنها: "التنمية التي تهدف إلى الاستخدام الأمثل وبشكل عادل للموارد الطبيعية، بحيث تتمتع الأجيال الحالية بمكتسبات التنمية وفي مقدمتها العيش الرغيد والرفاه الاجتماعي، من دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتهم بما يضمن لها التمتع أيضاً بمكاسب التنمية المستدامة".

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

١. **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على فكرة مفادها أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، إذ يرتكز على مبادئ أساسية كـ(العدالة الاجتماعية، ورفض الفقر والبطالة، والتركيز على مبدأ الإنصاف بين الأفراد والأمم والأجيال، والتأكيد على أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتها بشفافية ودقة)، ومن هذا المنظور الاجتماعي تعتبر التنمية المستدامة نشاطاً متواصلاً يهدف إلى الارتقاء بالقدرة على توفير الموارد والحقوق التي تمكن البشر من ضمان الرفاهية في العيش والحصول على الحاجيات الأساسية المتمثلة بـ(المأكل والملبس والصحة والتربية والتعليم والسكن)، والحصول على الخدمات والسلع الأساسية بشقيها العينية أو المعنوية، بالإضافة إلى المساهمة في الحياة السياسية لضمان وحماية الحقوق.[١٢]

ولتحقيق الاستدامة الاجتماعية يجب توفير نسيج اجتماعي منسجم بعيداً عن التوترات والصراعات السياسية والاقتصادية والبيئية والتي تشجع على تفاقم اللامساواة، فإنها بذلك الوضع الذي يكون فيه البشر قادرين على النمو والتطور نتيجة المساواة في الدخل والثروة ومواجهة ارتفاع البطالة ومعدلات الجريمة، وبالتالي فإن فقدان الأمان يؤدي إلى دمار بيئي، ويعتبر الفقر هو المهدد الأكبر للأمن الاجتماعي والاقتصادي.

وتتمثل محاولة تحدي الفقر والتقليل منه في أمرين، هما:[١٣]

أ. وضع سياسات عامة والاهتمام بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والبنية التحتية والتكنولوجيا.

ب. وضع سياسات عامة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء، ومن أهم تلك الخدمات (الرعاية الصحية، تنظيم الأسرة، الغذاء الجيد، التعليم الأساس، المساواة الاجتماعية)، لذلك فإن المنظومة الاجتماعية للبعد الاجتماعي تتمحور حول مجموعة عناصر تتلخص بـ(المساواة في التوزيع والمشاركة الشعبية والتنوع الثقافي والحراك الاجتماعي واستدامة المؤسسات).

٢. **البعد الاقتصادي:** يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى وجود نظام اقتصادي ملائم للمجتمع من جهة، ومن جهة أخرى وجود سياسة تقييمية، لهذا السبب جاء تصوّر التنمية المستدامة لإدخال التكاليف الاجتماعية والبيئية في الحسابات الاقتصادية، بمعنى آخر فإن التنمية المستدامة أخذت بنظر الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والبيئية، للتخلص من الأساليب التنموية التقليدية التي كانت تسعى إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار المشاكل المتحققة جراء ذلك على مستوى المجتمع والبيئة، ولهذا فإن الاستدامة وفق البعد الاقتصادي تتمثل بحماية القدرات الإنتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر من خلال تضمين السياسات والخطط التي تتكفل بالاستمرار للأنشطة الاقتصادية المتصلة بالمجتمع والملائمة للهوية الثقافية له، أي بما يمكن

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

لمجتمع ما أن يكتسب التنمية بشكل لا متناه سواء من جانبه التقني والتكنولوجي أو من جانب القدرة على ضمان مستويات دخل متنامية من جيل لآخر، وهذا لكون أن أحد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وتحقيق ذات التنمية تتمثل بمشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية)، لذلك فإن المنظومة الاقتصادية للبعد الاقتصادي تتمحور حول مجموعة عناصر، تتلخص بـ(النمو الاقتصادي المستديم، كفاء رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية، العدالة الاقتصادية).[١٤]

٣. **البعد البيئي:** النظام البيئي هو عبارة عن تفاعل منظم ومستمر بين عناصر البيئة الحية وغير الحية وما ينتج عن هذا التفاعل من توازن بين عناصر البيئة، لذلك فإن أي فقدان لعنصر معين في البيئة يودي إلى اختلال التوازن البيئي، لذلك فإن البعد البيئي للاستدامة يعتبر أسلوب تنمية يقوم أساساً على حماية الموارد الطبيعية الضرورية من خلال إدارة مسؤولة لتلك الموارد بهدف توفير حاجات الأجيال الحالية والمحافظة على مصالح الأجيال القادمة، حيث يمثل هذا الأمر التحدي الحقيقي للأفراد والمجتمعات، ما يتطلب توعية السكان بضمان حماية الماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي بحيث لا تتدهور بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أوكسيد الكربون والقضاء على طبقة الأوزون والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي وغيرها، لذلك فإن المنظومة البيئية للبعد البيئي تتمحور حول مجموعة عناصر، تتلخص بـ(النظم البيئية وتغير المناخ، الطاقة والتنوع في الطاقة، الانتاج والتنوع البيولوجي، القدرة على التكيف).[١٥]

ولفهم التنمية المستدامة بصورة صحيحة، يجب أن نعرف أنها لا ترتكز على الجانب البيئي فقط، بل هي تشمل أيضاً الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتميز بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، ولا يكفي وصف هذه الأبعاد بأنها مترابطة معاً كما يظهر في الرسم التوضيحي رقم (١)، بل لا بد من الإشارة بشكل مباشر إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، ويمكن التعامل معها على أنها منظومات فرعية تعمل لأجل المنظومة الشاملة والكبيرة المتمثلة بالتنمية المستدامة، حيث أن كل منظومة من تلك المنظومات الفرعية تتكون من مجموعة أخرى من المنظومات الفرعية الأصغر، وبتعبير آخر فإن تطبيق فلسفة التنمية المستدامة يحتاج إلى التوازن والتفاعل بين الأبعاد الثلاثة (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية)، وأن تسير وفق رسم سياسات عامة بشكل متوازن وعقلاني لتحقيق الأهداف المتمثلة بالشمول الاجتماعي، وتحقيق نمو اقتصادي معقول، وحماية البيئة أيضاً، ما يقود لتحسين مستويات المعيشة وضمان حياة جيدة للأجيال الحالية والقادمة.

الشكل رقم (١): ترابط ابعاد عملية التنمية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

The Report of the United Nations Conference on Sustainable Development, document numbered (AICONF), Rio de Janeiro - Brazil, June

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة

للاستدامة مجموعة من الأهداف تم تقديمها كقاعدة معرفية عريضة من قبل الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ تحت عنوان **"خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تحول عالمنا"** والتي تضمنت ١٧ هدفاً تضم ١٦٩ غاية، وقد أكدت الجمعية على أن الغرض من هذه الأهداف والغايات التي تتضمنها هو مواصلة مسيرة الأهداف الانمائية للالفية وإنجاز ما لم يتم تحقيقه، وكذلك التأكيد على أعمال حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها كل إنسان، وكذلك تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة، وكذلك أكدت الجمعية على أن تلك الأهداف بغاياتها متكاملة ولا يمكن تجزئتها، لتحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الثلاث ودعم جهود استدامتها، وهذه الاهداف تتمثل بما يلي:[١٦]

١. القضاء على الفقر، أي "القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان".
٢. القضاء التام على الجوع، أي "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة".
٣. الصحة الجيدة والرفاه، أي "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار".
٤. التعليم الجيد، أي "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع".
٥. المساواة بين الجنسين، أي "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
٦. المياه النظيفة والنظافة الصحية، أي "ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع".
٧. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، أي "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".
٨. العمل اللائق ونمو الاقتصاد، أي "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع".

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

٩. الصناعة والابتكار والبنية التحتية، "اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار".
١٠. الحد من أوجه عدم المساواة، أي "الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها".
١١. مدن ومجتمعات محلية مستدامة، أي "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة".
١٢. الاستهلاك والانتاج المسؤولان، أي "ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة".
١٣. العمل المناخي، أي "اتخاذ اجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة".
١٤.الحياة تحت الماء، أي "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق تنمية مستدامة".
١٥.الحياة البرية، أي "حماية النظم البيئية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي".
١٦.السلام والعدالة والمؤسسات القوية، أي "تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير امكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".
١٧.عقد الشراكة لتحقيق الأهداف، أي "إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة".

المبحث الثاني:

أثر الحوكمة السياسية على التنمية المستدامة في العراق

المطلب الاول: التحديات التي تواجه الحوكمة السياسية في العراق

يواجه العراق العديد من التحديات في مجال تطبيق الحوكمة السياسية، أهمها:

اولا: الفساد

يُعدّ الفساد من اكبر التحديات التي تواجه المنظومة الحكومية، وهو يمثل تهديداً لأستقرار الدولة وعائقاً في تنميتها، فالفساد بمختلف أنواعه، ومفاهيمه يؤدي إلى سوء استعمال السلطة من قبل القابضين عليها، وكما ذهب الفقهاء الى تقسيمه الى الفساد السياسي، والمالي، والإداري، وغيره، أو الفساد الكبير أو الصغير، فهو يمثل مجموعة من الجرائم كالرشوة والاختلاس وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم.

وقد أدرك المشرع خطورة تلك الجرائم مبكراً، وجرمها بموجب قانون العقوبات البغدادي، وأكد عليها بموجب قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩(المعدل)، ووضع العقوبات الرادعة لها، ولم يقتصر الفساد على الحدود الأقليمية للدولة، بل أصبح عابراً للدول، مما جعل الأمم المتحدة تفكر بجدية لكبح جماحه، وتحجيمه من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤، التي إنضم اليها العراق بموجب القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧ دون أية تحفظات.

وتواجه المؤسسات الحكومية العديد من التحديات في مكافحة الفساد السياسي، ومنها ضعف التشريعات ونقص الإجراءات القانونية الفعّالة التي تحد من الممارسات الفاسدة وتعاقب عليها، فقد يكون هناك تشريعات موجودة، إلا أن ضعف تطبيقها والتعاون المحدود بين الأجهزة القضائية والشرطة والمؤسسات الرقابية يجعل من الصعب محاسبة المسؤولين عن الفساد، فضلاً عن ذلك تعاني المؤسسات الرسمية من قلة الشفافية ونقص الحوكمة الرشيدة، مما يسهم في زيادة فرص وقوع الفساد، إذا كانت

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

العمليات الإدارية غير شفافة وغير قابلة للرقابة، فإن هذا يتيح فرصاً للفساد والاحتيال، كما يعد ضعف ثقافة النزاهة والأخلاق في المؤسسات الرسمية تحدياً كبيراً إذا لم يكن هناك توعية كافية حول أخلاقيات العمل العام والتزام بمبادئ النزاهة والشفافية، فإن المسؤولين قد يكونون أكثر عرضة للإغراءات المالية والمصالح الشخصية على حساب الصالح العام وهذا ما يعرض المؤسسات الرسمية لضغوط سياسية واجتماعية تعيق جهود مكافحة الفساد.

١. الفساد السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بموجب النظام السياسي العراقي الذي تشكل بعد عام ٢٠٠٣ تضمنت عملية تشكيل الحكومة بعد الانتخابات أحزاباً تتنافس على النفوذ في كل وزارة من الوزارات العراقية وعلى الموارد التي تخضع لإدارتها، ويعمل هذا النظام بمثابة اتفاق للنخبة فهو يضمن مكافأة الأحزاب على مشاركتها في العملية الانتخابية بأن تغدوا أطرافاً في حكومات الوحدة الوطنية، وهذه الديناميات التي وضعت في الأصل لإضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد في اعقاب تغيير النظام السياسي، في السنوات الأولى من وجود هذا النظام تركز قدر كبير من الاهتمام السياسي على المستويات القيادية العليا للدولة الرسمية وقد تنافست الأحزاب على الرئاسات الثلاثة المتمثلة في مناصب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان، وكذلك على التعيينات الوزارية ورؤساء اللجان النافذة، وخلال تلك السنوات كان التحكم بمسألة تعيين وزير بحد عينه يعني الحصول على سلطة على الوزارة ذات الصلة، وعلى مدار سنوات دفعت الأحزاب السياسية العراقية بمسألة تسيس المؤسسات الدولة الرسمية لتشمل النظام الإداري للدولة، وعبر المؤسسات الحكومية من الوزارات الى اللجان المستقلة تنصب الأحزاب الاشخاص الموالين لها في مناصب يخدمون فيها مصالح الحزب قبل مصالح الدولة أو الشعب العراقي بعامته، ويعد نظام الدرجات الخاصة احد المجالات التي اكتسبت فيها هذه المنافسة على المناصب العليا في الخدمة المدنية أهمية خاصة، فقد هيمن مئات المسؤولين في نظام الدرجات الخاصة المسيسة المنتشرين في جميع المؤسسات الرسمية للدولة على الحكومة العراقية وظلوا بمأمن من المحاسبة منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الوقت الحاضر من الدراسة، وفي التنافس فيما بينهم يسخر أصحاب الدرجات الخاصة أصول الوزارات التي يعملون فيها لصالح الأطراف التي يمثلونها، وللفساد في العراق اثاره الكبيرة على الفرد والمجتمع، على حد سواء اذ أدى الفساد الى نخر جسد الدولة العراقية الذي انعكس إلى ضعف كبير جداً في الخدمات الأساسية المقدمة الى المواطنين والتي من أهمها توفير الماء الصالح للشرب والكهرباء والخدمات الصحية والسكن والى تناقص في مفردات البطاقة التموينية التي تزودها الحكومة للمواطنين، وساهم الفساد في افقار الشعب العراقي وبطالته وحرمانه من حقوقه، وذلك لأن الفساد في العراق يتصف بأنه فساد مشرعن يتسبب بتبديد أموال الشعب العراقي من خلال انفاق الرئاسات الثلاثة ما نسبته ٤٠% من موازنة الدولة، ورواتب المسؤولين في العراق لشهر واحد تعادل رواتب الرئيس الصيني لمدة ١٦ سنة، وهذا الهدر في المال العام يتسبب في افقار الشعب وارتفاع معدلات البطالة التي تعتبر رقم واحد في ازدياد الفقر، وذلك لأن ٧٠% من أموال الموازنة السنوية المتأتية من إيرادات النفط تنفق على النفقات التشغيلية للحكومة على حساب تنمية القطاع الصناعي والزراعي الذي يوفر فرص عمل للناس ومصدر رزق حاجاتهم من ضرورات العيش، ومن اضرار الفساد انه يعدم الثقة بالحكام ويساهم في تدني كفاءة الاقتصاد العام، اذ انه يحد من الموارد المخصصة للاستثمار ويسيء توجيهها او يزيد من كلفتها، وكذلك اضعاف الجودة في البنية التحتية العامة، كما يضعف من حجم ونوعية موارد وتدفقات الاستثمار الأجنبي وهذا بدوره يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وتراجع مؤشرات التنمية البشرية فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الا ان الفساد السياسي الذي كان جوهر النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ اصبح اليوم أكثر أهمية بكثير لتماسك الدولة وعملها اليومي اذ يجرى هذا الفساد الممنهج ويجاز على مستوى النخبة فالأمر ينطوي على قرار جماعي وليس فردياً لإتاحة الوصول غير العادل على موارد الدولة لصالح الطبقة الأكمة بأكملها، ووفقاً لتعريف منظمة الشفافية الدولية فأن الفساد السياسي هو التحايل على السياسات والمؤسسات والقواعد الإجرائية في تخصيص الموارد والتمويل من قبل صناع القرار السياسي، الذين يسيئون استخدام موقعهم للحفاظ على سلطتهم ومكانتهم وثروتهم، وقد ادى الفساد تحت مظلة السياسة الى ربط القيادة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ببعضها البعض في وحدة شاقة ومتأهبة ويتحمل الفاعلون الدوليون مسؤوليتهم الخاصة عن نمو الفساد وتفشيه بعد عام ٢٠٠٣، فقد لعبت سلطة الائتلاف المؤقتة دوراً محورياً في وضع الاطار الذي يمكن فيه للفساد تحت مظلة السياسة ان يزدهر، وادى الاستخدام غير المدروس لأموال تمويل إعادة الاعمار والرغبة في تحقيق نتائج سريعة في إساءة استعمال النظام خلال هذه الفترة وهذا واحد من الموروثات العديدة التي لفتها سلطات الاحتلال.[١٧]

وعوامل أخرى تعد مؤشراً على ظهور الفساد الإداري في العراق هو تراجع الإنتاجية في الدوائر الحكومية، ضعف المستوى المعيشي للأفراد، تدني أجور العاملين الأمر الذي أدى بشكل عام الى عرقلة النمو الاقتصادي، كذلك ضعف الرقابة والإجراءات المتبعة في متابعة عملية سير المناقصات الحكومية التي في الأغلب تصبح احد وسائل الثراء للفاسدين نتيجة غياب النظام القانوني المحاسبي، كذلك موضع الترقيات الوظيفية واستلام المناصب الإدارية العليا لا تكون في الغالب مبني على الكفاءة والجدارة بل على من يدفع أكثر وهذا سائد في الدوائر الحكومية العراقية، ويتم تفضيل المرشحين كذلك تبعاً لموالاتهم لأحزاب سياسية معينة، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في تفشي هذا الوباء في المجتمع، أيضاً ضعف السياسات واللوائح الإدارية وغياب الشفافية تكون مبرر لدى ضعاف النفوس في استشراء الفساد الإداري، أمر آخر هو وجود عدة أحزاب سياسية وموالاة الافراد للقائد السياسي أكثر من انتمائهم للوطن الأمر الذي أدى الى استغلال ذلك من قبل رموز الأحزاب بتضليل الراي العام وبأجندتهم وبرامجهم الوهمية في سبيل كسب الأصوات الشروع في تقديم المصلحة الخاصة على خدمة المجتمع ، كذلك وجود تعددية في المجتمع العراقي استغلها من في السلطة لتوزيع المناصب القيادية حسب الولاءات السياسية والعرقية والدينية وهذا منافي لمبدأ الكفاءة في العمل الأمر الذي ساعد في تفكيك وحدة المجتمع وتزايد المطامع الشخصية وتفضيلها على خدمة الاتباع من المرجعيات السياسية والدينية والقبلية، وكشف مؤشر مدركات الفساد في العالم لعام ٢٠٢٢ إذ ان العراق احتل المرتبة السابعة عربياً والـ ١٥٧ عالمياً لأكثر الدول فساداً بين ١٨٠ دولة مدرجة على قائمة منظمة الشفافية الدولية.

٢. آليات مكافحة الفساد في العراق

يمثل الفساد مشكلة جوهرية تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوض الثقة بين المؤسسات والمواطنين، لذا شرعت الحكومات التي توالت في العراق قوانين لأنشاء مؤسسات تكون مهمتها مكافحة الفساد والحد من تأثيره على المجتمع، ومن هذه المؤسسات:[١٨]

أ. ديوان الرقابة الاتحادي

يُعد ديوان الرقابة المالية احد الاعمدة الثلاثة التي تعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق، ويُعد الديوان بموجب قانون المجلس الأعلى للرقابة المالية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ السلطة العليا للمراجعة المالية في العراق ويؤدي اعماله للكشف عن الاستغلال والتبذير وسوء استخدام المال العام مما يؤدي الى مكافحة الفساد وممارسة النزاهة، وتم إعادة تشكيله بموجب الأمر (٧٧) لسنة ٢٠٠٤ بصفته

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

مؤسسة عامة مستقلة تساعد في تعزيز الاقتصاد وفاعلية ومصداقية الحكومة العراقية وقدرتها على إدارة مواردها.

ب. هيئة النزاهة

إنشات هيئة النزاهة بموجب الأمر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي او الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق اهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة من خلال وضع أسس ومعايير للأخلاق الخدمة العامة، وثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.

ت. مكاتب المفتشين العموميين

إنشات مكاتب المفتشين بموجب الأمر (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ في الوزارات كافة مهمتها المراجعة والتدقيق الرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والاشراف على أداء الوزارات ومنع وقوع اعمال التبذير والغش وإساءة استخدام السلطة والحيلولة دون وقوعها، وتعمل من خلال تقديم التقارير الى الوزير، بعد ذلك تم صدور قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٩ بحل مكاتب المفتشين العموميين والغاء امر سلطة الائتلاف المؤقتة.

ثانياً: المحاصصة الطائفية

وتعني المحاصصة: تقسيم الكل على مكوناته، وحسب الاستحقاق الكمي للأطراف المشاركة في العملية السياسية، وهي كمنهج سياسي يسمح لجميع المكونات الحزبية الفائزة عبر الانتخابات الديمقراطية من المشاركة في الحكومة، وتحمل المسؤولية الإدارة الدولة، وفي العراق نجد ان المحاصصة قامت على أساس التمثيل النسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومة بما يتوائم مع كثافتهم السكانية، وذلك بأسناد مناصب ومراكز تختلف في أهميتها ووزنها السياسي لممثلي هذه الاثنيات والطوائف والقوميات.

هكذا، أدت المحاصصة الطائفية الى خلق أجواء من التخندق الاثني والديني و التنافس السلبي بين الأحزاب والكتل للسيطرة على دفة القرار رافقها ما استجد من انفلات امني وتدهور اقتصادي وتفاقم مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية، وفي خضم ذلك ظهر الخلاف بين الأحزاب الكيانات والكتل، وتصاعدت حدة الخلافات لتأخذ شكلاً بعيدا عن الخلافات السياسية، وهي على الأرجح خلافات مصالح ذاتية، وعلى هذا الأساس جاء تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة وفقا المبدء المحاصصة الطائفية لتلحق أذى كبيرا بالدولة العراقية الحديثة الذي اثر بشكل كبير على تفعيل السياسات التنموية والحوكمة الرشيدة، وان ما يزيد من خطورة الموقف هو خضوع الهيئات المستقلة لقاعدة المحاصصة الطائفية، بل ان آلية المحاصصة وفق النموذج التوافقي ينسحب على مؤسسات الدولة كافة كالمؤسسة القضائية، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي لا بد ان تكون ممثلة بالمكونات الاجتماعية الثلاثة وهو ما يجعل من القرار السياسي معطلاً في حال عدم التوافق عليه لامتلاك الأطراف حق الفيتو المتبادل ، مما يجعل البناء المؤسسي للدولة هشاً وعرضة لخطر الصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفي ويقلل معيار الكفاءة في التوظيف الذي يستعاض عنه بمعيار الانتماء الى الجماعة الطائفية والقومية، وبالمحصلة ينتج عنه اضعاف تطور الدولة .[١٩]

وهكذا، أصبحت المحاصصة هي سيدة الموقف الى ان تبلور وعي شعبي وسياسي لكسر حاجز المحاصصة، ولكن هؤلاء السياسيين لديهم أكثر من طريقة لخداع الشعب والالتفاف عليه، فقد أطرت سياسة المحاصصة هذه بإطار مسمياتي من اجل تجاوز إرهاصات مبدأ المحاصصة، ومن هنا تبنت القوى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

المشاركة في العملية السياسية مفهوماً آخراً عرف بـ (التوافق الديمقراطي) أو (الديمقراطية التوافقية) اذ بدل السياسيون التسمية من (محاصصة طائفية) الى (التوافق السياسي)، واضعين ملامح هذا التوافق في جلساتهم الخاصة.

ثالثاً: التوافقية السياسية

والتوافقية: هي استراتيجية في إدارة النزاعات، من خلال الوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية، وقد ولدت هذه الديمقراطية من الحاجة إلى توسيع ديمقراطية الأغلبية المعهودة، أي منع تسلط الأغلبية على الأقلية، ومنع الأقلية من تخريب الديمقراطية ذاتها بذريعة وجود أغلبية تستبد برأيها عليه، ويمكن أن نخلص إلى القول بان الديمقراطية التوافقية هي آلية سلمية لتداول السلطة في مجتمع متعدد يواجه خطر الانقسام بسبب تطرف مكوناته الاجتماعية وعدم ثقتها بعضا بالبعض الآخر، لذا يلجأ قادة هذه المكونات إلى التوافق كسبيل آمن لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات على أساس الحلول الوسط ووفقاً لمنطق الصفقة السياسية .

وعليه، يمكن القول ان التوافقية السياسية في العراق تقوم على أربعة أركان أساسية : [٢٠]

الركن الأول : تشكيل ائتلاف واسع ، فالسمة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي ان الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع الفردي تتعاون مع ائتلاف واسع لحكم البلاد، أما على شكل تحالف رئاسي كبير أو تحالف حكومي كما هو في النظام البرلماني أو من خلال مجلس أو لجنة ذات صلاحيات واسعة، أما الركن الثاني المتعلق بالفيتو المتبادل ويمثل حكم الفيتو المتبادل حكم الأقلية السلبي، اذ ان المشاركة في الائتلاف الواسع يتيح ضمانة سياسية مهمة لقطاع الأقلية لكنها ليست حماية مطلقة ولا خالية من العيوب، اذ ينبغي للقرارات ان تتخذ في الائتلافات الواسعة، لذلك فلا بد من إضافة فيتو الأقلية الى مبدأ الائتلاف الواسع؛ لذا ينبغي تعضيد خاصية الائتلاف الواسع بمبدئ الاعتراض أو الفيتو المتبادل وتضمنه وثيقة الدستور، أما الركن الثالث: فيتعلق بالتناسب وعلى الرغم من الجهود التي بذلت المحاولة تحقيق التناسب في الحكومات العراقية لاسيما في توزيع المناصب في المؤسسات السياسية والأمنية وتوزيع الخدمات ألا ان ذلك لم يتحقق على الصعيد العملي بل اقتصرت المناصب على عدد محدود من المتنفذين في الأحزاب السياسية دون تحقيق التناسب المطلوب، والركن الرابع: هو درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الذاتية.

ان التوافقية تقتضي التوافق بين الكتل والأحزاب المكونة والممثلة للمجتمع بأكمله وضمن اطار حق الفيتو ، بيد ان السلوك السياسي للكتل والأحزاب السياسي وواقع الخلافات بينهما أدت الى تعطيل إقرار التشريعات القانونية، فقد أصبحت الخلافات والتوافقات السياسية مانعاً وعائقاً أمام أداء الحكومة السليم كما حالت دون تطور النظام الديمقراطي في العراق سياسياً وإداريا ، ومن نتائج تطبيق الديمقراطية على مجلس النواب ان شرط التوافق اصبح آلية معطلة للقرار السياسي والتشريعي، ومعطلاً للدور الرقابي الذي يعد صمام الأمان من تعسف السلطة التنفيذية ، أما القرار التشريعي بالتحديد القرارات الهامة فلا يتم على وفق قاعدة اغلبيها الأصوات ، واستجابة القرار المصلحة عموم الشعب بل يتم من خلال توافقات بين قادة الكتل والطوائف ومحكومة بالتوازنات والاستجابة لمصالح الجماعة الاجتماعية ، والتصويت على وفق قاعدة اغلبيه نواب المجالس التشريعية يكون تصويتاً لاحقاً للتوافقات التي تتم خارج قبة البرلمان.[٢١]

لهذا كان البناء السياسي في العراق الأثر البالغ في خضوع كثير من التوافقات السياسية لمنطق المحاصصة لتصبح التوافقية السياسية الركن المكمل لنظام المحاصصة الطائفية في العراق وقد تمخض

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

عنها غياب دور المعارضة السياسية البرلمانية، فجميع الكتل والأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات تشترك في العملية السياسية بنسب متباينة ضمن اطار المحاصصة والتوافق في القرارات السياسية باستثناء الأحزاب الغير فائزة هي بطبيعة الأمر مهمشة وخضعت لدكتاتورية الكتل الفائزة عليه.

المطلب الثاني: اهمية الحوكمة السياسية لتحقيق الاهداف المستدامة ٢٠٣٠

تعد الحوكمة السياسية امراً حاسماً في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في العراق، فهي تسهم في:

اولاً: تحقيق الاستقرار السياسي

توفر الحوكمة السياسية الجيدة الاستقرار السياسي الذي يعد أساساً للتنمية المستدامة عندما تكون هناك حكومة فعالة وشفافة وذات شرعية، يتم تعزيز الاستقرار السياسي، مما يساهم في جذب الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ومن خلال تتبع تأريخ العراق الحديث والمعاصر لتقصي هذه الظاهرة، نجد أنه لم يسبق له أن شهد أزمة سياسية داخلية في ظل نظام ديمقراطي تتمثل في تعرضه لعدم الإستقرار السياسي كما هو الحال في مرحلة ما بعد التغيير عام (٢٠٠٣)، صحيح أنه شهد مدة متلاحقة ومتقطعة من عدم الإستقرار السياسي تمثلت في الإنقلابات العسكرية التي لم تكتف فقط بتغيير شكل النظام السياسي من ملكي إلى جمهوري، بل بلغت حد التكرار في الإنقلابات ضمن سياق النظام الجمهوري نفسه، وهو ما كان يعبر عن صراع حقيقي على السلطة بين فئات إجتماعية وسياسية مختلفة، إلا أن المرحلة الراهنة القائمة على بناء دولة توافقية ذات تعددية سياسية يكون فيها الحكم قائماً على أساس الإنتخابات العلنية لتنظيم آلية التداول السلمي للسلطة بعيداً عن الإحتكار الفردي أو الفئوي ومشاركة الجميع في السلطة، قد صاحبتها الكثير من الأزمات التي عكست أشد حالات عدم الإستقرار السياسي في التاريخ العراقي كونها تمثلت بتوظيف العنف غير المشروع كوسيلة لإدارة الصراع الاجتماعي من أجل السلطة السياسية بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية التي تكفلت بذلك.[٢٢]

فواقع عدم الإستقرار السياسي القى بضلاله على العملية التنموية التي دخلت منعطفاً حرجاً بعد التغير السياسي عام (٢٠٠٣)، فإذا كان النظام السابق قد استخدم الثروة النفطية مدخلاً لحل إشكالية الشرعية المفقودة فإنه في ظل النظام السياسي الجديد بعد التغيير بدت مسألة الشرعية مفروغ منها في ظل الصراع على السلطة وعدم استقرارها، إذ إختزلت مسألة التنمية المستدامة في إطار توافر الخدمات العامة والمحدودة، ولم تأخذ مكانها في هذا المناخ السياسي الجديد لكونها أولوية بعد أن زاحمتها قضايا التنازع السياسي، وبالرغم من أن النيات المعلنة من قبل القيادات السياسية، كانت تبشر بإعادة إعمار العراق وإحداث تنمية شاملة، إلا أن الأحداث التي أعقبت التغيير السياسي أرجئت هذا المشروع بسبب الصراعات السياسية الكامنة ما بين أطراف العملية السياسية، مما أنعكس على الواقع الأمني، إذ أصبحت مسألة التنمية غير واردة في البرنامج الحكومي على مدى الحكومات المتعاقبة.[٢٣]

بمعنى أخر أن التنمية المستدامة كبرنامج مخطط له ومدروس بعناية من قبل الحكومة، قد أصبح تصوراً ثانوياً في مدرك القيادة السياسية العراقية، وغيب لصالح أولوية حماية النظام السياسي وإحتكار السلطة من قبل الأحزاب السياسية، فالخطط التنموية التي نادت بها القيادات السياسية بعد التغيير السياسي عام (٢٠٠٣) إصدمت بعدم الإستقرار السياسي الذي كان له الأثر الأكبر ليس في التسبب بتوقف العملية التنموية فحسب بل في تراجعها أيضاً، فمخرجات عدم الإستقرار السياسي تمثلت في غياب الإجماع الحكومي حول السياسات التنموية الواحدة، الأمر الذي أدى إلى تفشي الفساد الإداري في مؤسسات الدولة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

وضعف رقابة وآليات المحاسبة نتيجة إنشغال القيادة السياسية بحماية نظامها السياسي والعمل على ترسيخ الإستقرار الذي باتت هاجس القيادة السياسية وشغلها الشاغل، وهو ما أفضى بدوره إلى تعطيل أغلب مشاريع التنمية أو عرقلتها.[٢٤]

من خلال ما تقدم يمكن القول أن عدم الإستقرار السياسي كان له دوراً كبيراً في إجهاض كل الخطط التنموية، والنخبة السياسية قد أخفقت بدرجة أكبر في توافر الإستقرار السياسي، من أجل تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، بالرغم من العوائد المالية الهائلة الذي توافرت لها، فالواقع يشير إلى أن العديد من البرامج والخطط التنموية قد تعثرت أو إنها لم تر النور أبداً، بسبب عدم الإستقرار السياسي، وإنشغال النخب السياسية بتوافر الأسباب لإستمراها في السلطة، وإقصاء خصومها السياسيين، واستمرت بتكرار نفس الإخفاقات، بل زادت عليها بإتخاذ القرارات المستعجلة والسياسات غير المدروسة ما جعل إمكانية تحقيق التنمية المستدامة ضرباً من الخيال، إذ أن تحقيق خطط ومشاريع التنمية في ظل أجواء مشحونة بعدم الإستقرار وتشهد أعمال عنف، واصبحت الحكومة فيه لا ترتكز الى قاعدة سياسية شعبية وقائمة على أسس طائفية وعرقية ومذهبية تتصارع فيه الأحزاب والقوى السياسية على الظفر بالسلطة السياسية بأي وسيلة كانت الأمر الذي يجعل إمكانية تحقيق التنمية المستدامة أمراً مفروغاً منه ولا يمكن تحقيقه في ظل الوضع القائم من عدم الإستقرار والفوضى السياسية التي باتت السمة البارزة للعملية السياسية.

ثانياً: انحسار دور القطاع الحكومي في تطوير وإدارة الاقتصاد

تلعب الحوكمة السياسية دوراً حاسماً في تنمية القطاع الحكومي الا ان القيادة العراقية واجهت جملة من التحديات الإقتصادية بسبب الإختلالات الهيكلية المتراكمة التي يعاني منها الواقع الاقتصادي، والتي شكلت عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية، وأهم هذه التحديات هو الاقتصاد الريعي والإعتماد الكبير على النفط كمصدر وحيد للدخل، والهدر المالي والفساد الاداري، اذ ان بعد التغيير السياسي عام (٢٠٠٣) وبالرغم من إنتهاء شمولية الدولة السياسية، إلا أن شموليتها الإقتصادية قد إستمرت، وسيطرت الدولة على مجمل النشاطات الإقتصادية وفرضت هيمنتها على القطاعات الإقتصادية كافة، وبالرغم من إعتمادها نظام الحرية الإقتصادية واقتصاد السوق، إلا أن الإقتصاد العراقي ما زال يعتمد إعتماداً كلياً على تصدير النفط الذي بات يؤدي دوراً أساسياً كبيراً في تحديد مسار وطبيعة التنمية، كونه يعد العمود الفقري للإقتصاد، ولا يزال القطاع المهيمن على النشاط الإقتصادي، إذ يشكل بحدود ثلثي الناتج المحلي الإجمالي وحوالي (٩٢٪) من مجموع العوائد المالية الحكومية وبحدود (٩٨٪) من إجمالي الصادرات الكلية، لذا فإن ما يتعرض له هذا القطاع من صدمات في السوق النفطية العالمية سوف ينعكس بشكل مباشر على واقع التنمية، فالإقتصاد العراقي ما زال اقتصاداً ريعياً واستهلاكياً، ويتميز بالضعف بسبب طبيعة الدولة وسياسات القيادة التي تخلفت عن تحقيق التنمية والتثمير الإنتاجي والتشغيل وتغيير بنية الناتج المحلي الإجمالي نحو تقليل الإعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وهذا ما واجهه الإقتصاد العراقي في أزمة إنخفاض العوائد النفطية عام (٢٠٢٠) جراء إنتشار جائحة كورونا.[٢٥]

وبدلاً من توجيه الموارد المالية المتأتية من إقتصاد النفط الإستخراجي صوب التنمية، وتطوير الزراعية والصناعية التحويلية وتطوير التعليم والبحث العلمي والصحة، قامت القيادة السياسية بتوجيه الموارد صوب إشباع حاجات السكان للسلع والخدمات والتسلح والإنفاق العسكري وحماية إمتيازاتها ومنافعها المباشرة وغير المباشرة، فالإعتماد المتزايد على النفط جعل الإقتصاد العراقي يعاني من أزمات مستمرة، لاسيما عند إنخفاض أسعار النفط، وبالتالي فإن ارتباط الاقتصاد بالريع النفطي يعد سبباً رئيساً من

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

أسباب غياب التنمية، نتيجة لما يعرفه من عدم استقرار السوق وتذبذب الأسعار وتقلبها، وهذا ما جعل الإقتصاد تحت رحمة مورد ناضب له إنعكاسات سلبية تحد من تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.[٢٦]

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الإقتصاد الريعي كان وما يزال أحد أهم التحديات الإقتصادية التي يعاني منها الإقتصاد العراقي، والتي واجهتها القيادة العراقية الجديدة بعد التغيير السياسي عام (٢٠٠٣)، فضلاً عن كونه واحد من أهم الاسباب التي أعاقت عملية التنمية المستدامة، وبالرغم من السياسات والخطط الإستراتيجية التي أتبعتها القيادة السياسية من أجل تقليل الإعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل، إلا أن الإنموذج التنموي القائم على الريع النفطي في تمويل الموازنة العامة الاتحادية قوض فرص البلد في تحقيق التنمية، فالإقتصاد الريعي بالنهاية شكل معوقاً كبيرة بوجه عملية بناء الإقتصاد المتعدد والمتنوع، الأمر الذي أفضى إلى عرقلة عملية التنمية المستدامة، فاذا كان هناك سيناريوهات المستقبل التنمية المستدامة لابد من تجاوز الاقتصاد الريعي والتخلي عن الاحادية الريعية الإقتصادية، ولا بد من وجود رؤية إقتصادية واضحة لشكل النظام الإقتصادي المستقبلي التي باتت أمراً ضرورياً للغاية كطريقة لنمو الإقتصادي وتنويع قاعدته الأنتاجية لتنويع مصادر الدخل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

من خلال البحث يتضح ان اغلب دول العالم اليوم باتت تسعى من أجل تحقيق الحوكمة وذلك من خلال اتجاها نحو اتباع نهج جديد وهو اللامركزية في ادارة الدولة من أجل بلوغ الحكم الرشيد وتحقيق الحوكمة والتي لا تتحقق الا من خلال اتباع جملة من الاصلاحات السياسية والانفتاح على العالم الخارجي وتوظيف الوسائل التقنية بالشكل الصحيح، فالحوكمة تعني كافة الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى التقنية، في ظل مجتمع بات اليوم مجتمع معلوماتي يقوم على اساس الثورة التقنية والتكنالوجية التي شهدها العالم نتيجة للقفزات المتسارعة في الثورة المعلوماتية، ومن اجل بلوغ الحكم الرشيد والتنمية الديمقراطية والمستدامة لابد من اجراء عدة اصلاحات على مستوى الدولة كافة.

لذا فإن الحوكمة ارتبطت بالتنمية الديمقراطية فلا يمكن لاي دولة ان تحقق الحوكمة دون ان تقوم بعدة اجراءات للإصلاح السياسية، الا ان عملية الإصلاح كانت ولاتزال تواجهة عدة صعوبات في تطبيقها والسبب في ذلك يعود الى ان مفهوم الإصلاح لايزال يثير جدل ويكتنفه الغموض، لذا قامت الدول بعدة اجراءات داخل النظام السياسي من اجل تقوية علاقة الحكومة بالمواطنين، اذ بدأت بتعزيز مبدأ الديمقراطية والمشاركة السياسية ومحاولة التخلص من الانظمة البيروقراطية لذا قامت في بداية الامر بجعل اغلب الادارة في مؤسسات الدولة ادارة الكترونية والغرض من هذه السياسة هي الحد من الفساد ومجارات التغيرات التقنية التي شهدها العالم، اذ ان ادخال الوسائل التقنية الى مؤسسات الدولة كانت الخطوه الاولى من اجل التحول من الحكومة التقليدية الى الحكومة الالكترونية، وان اغلب دول العالم اليوم اخذت تعمل على تطبيق الحكومة الالكترونية وذلك من اجل تحقيق الحوكمة السياسية، لذا فالحكومة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الالكترونية هي نتيجة للاصلاحات السياسية التي يقوم بها نظام ما، من اجل خلق ادارة رشيدة ونظام حكم رشيد يعمل على توفير بيئة مناسبة للمواطنين.

---

[١] سامية بابوري وبوريش رياض، الاصلاح السياسي والحوكمة الرشيدة: دراسة في العلاقة والمضامين، دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٩، ٢٠١٨، ص ٢٨٣.

[٢] وزارة التخطيط العراقية، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الاول لأعداد خارطة طريق في اطار تنموي مستدام، محور الحوكمة، ٢٠١٦، ص٧٩.

[٣] خيري عبد الرزاق، حكم القانون وتنمية الديمقراطية في البلدان المتنوعة: دراسة حالة العراق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ٢٠١٨، ص٩٣.

[٤] محمد عبد المطلب، الديمقراطية وحقوق الانسان ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة، دراسات في التنمية الاجتماعية، العدد ١، ٢٠١٧، ص٣٤.

[٥] احمد فاضل جاسم، الديمقراطية والبيئة السياسية العربية: العراق انموذجاً دراسة تحليلية في اثر البيئة السياسية وافاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، العدد ٣، ٢٠٢١، ص٣٧٦.

[٦] احمد فاضل جاسم، المصدر السابق، ص٣٧٧.

[٧] محمود صافي، دور الدولة الثقافي في اطار التحول الديمقراطي، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية ، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص٣٥٩.

[٨] نقلاً عن : علاء محمد الخواجة: العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، بموجب اتفاق مع منظمة اليونسكو والاكاديمية العربية للعلوم (٢٠٠٦) ص ٤١٥.

[*] **لجنة برونتلاند** عرفت سابقاً باسم اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (دبليو سي إي دي)، وكانت تهدف الى توحيد البلدان لمتابعة التنمية المستدامة معاً، عُين الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (خافيير بيريز دي كوييار) ، (غرو هارلم برونتلاند) رئيس وزراء النرويج السابقة رئيسة للجنة، في كانون الاول عام ١٩٨٣، كما وعرفت اللجنة بأسمها في ما بعد، أدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك الوقت أن هناك تدهوراً كبيراً في البيئة البشرية والموارد الطبيعية، اذ قررت الأمم المتحدة إنشاء لجنة برونتلاند، من أجل حشد البلدان للعمل معا من أجل التنمية المستدامة ومتابعتها وقد اصدرت اللجنة تقريرها في آذار - مارس ١٩٨٧ بعنوان (مستقبلنا المشترك).

[٩] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف (الكويت: سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٩) ص٦٩.

[١٠] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠، (نيويورك: ١٩٩٠)، ص ١٠.

[١١] نقلا عن: نادر الفرجاني: التنمية الإنسانية في الوطن العربي: رؤية مستقبلية، ورد في: ساسين عساف وآخرين، قضايا عربية معاصرة (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠١) ص ١٠٢.

[١٢] نصر رحال، ادارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة تجارب بعض الدول العربية، مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير جامعة فرحات عباس سطيف، ٢٠٠٨)، ص٢١.

[١٣] نوزاد عبد الرحمن وحسن ابراهيم، التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات، ط١، (قطر: اللجنة الدائمة للسكان،٢٠٠٨) ص ص ٢٢-٢٤.

[١٤] عثمان محمد عديم وماجدة أبو زنط: التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، ط٢، (عمان: دار صفا للنشر والتوزيع ٢٠١٤) ص ٤٠.

[١٥] مهدي صالح الدليمي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وابعادها الاقتصادية العربي (بغداد: الجامعة المستنصرية اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٦) ص ٥.

[١٦] الجمعية العامة للأمم المتحدة: تحول عالمنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تقرير ١١٧٠ (نيويورك: الجمعية العامة، ٢٠١٥) ص ص١٨-١٩.

[١٧] تغريد داود سلمان، الفساد الاداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي اسبابه انواعه مظاهره وسبل معالجته، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٠، العدد ٣٣، ٢٠٢٠، ص٩٩.

[١٨] حسن فارس عبود، تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية من وجهة نظر (تدريسيي الجامعات)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد ٧، ٢٠١٤، ص١٥٩.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد التاسع والعشرون– كانون الثاني ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

[١٩] ياسين سعد وميثم عنيدي، الازمات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (بحث في العلاقات التفاعلية لمدخلات الازمة السياسية في العراق)، قضايا سياسية، العدد ٥٣، ٢٠١٨، ص٤٦.
[٢٠] حمد جاسم محمد، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، العدد٣، ٢٠١٧، ص١٦٧.
[٢١] مرتضى احمد وبلال محمد، ازمات التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج بعد العام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ٢٠٢٢، ص٤٥.
[٢٢] حسين احمد السرحان، أثر عدم الإستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة اهل البيت، العدد (١٨)، ٢٠١٩، ص ١٧_١٨.
[٢٣] احمد عباس عبد الحسين الصافي، مستقبل التنمية الاقتصادية في العراق في ظل سياسات التحول، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٥، ص ١١٠_١١٢.
[٢٤] حسن لطيف الزبيدي، التنمية الإقتصادية في العراق في ظل الحرب على الارهاب، مجلة حمورابي، العدد (٥)، ٢٠١٣، ص ١٣٦_١٣٨.
[٢٥] سعد نوري الحمداني، تحديات النمو الإقتصادي في . ظل الهيمنة الربعية (الواقع الحالي والمستقبل)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والإقتصادية، العدد (٥٠)، ٢٠٢٠، ص ١٥٧.
[٢٦] مايع شبيب الشمري، علي حمزة جياد، الواقع الربعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية). مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (٢٣)، ٢٠١٨، ص ١٥٤